العرب
الأربعاء 2020/04/22
السنة 42 العدد 11685

عندما تسقط الحكومة اللبنانية في قبضة حزب الله

علي الأمين
كاتب لبناني

تثبت حكومة الرئيس حسان دياب كل يوم، ومنذ أن تم تكليف رئيسها قبل نحو خمسة شهور، أنّها أداة تتحكم بها السلطة التي قدّمتها للبنانيين على أنها حكومة اختصاصيين مستقلين، ورغم أن الحقيقة غير ذلك، فإن قسما من اللبنانيين تمنّى أن يصدّق هذه المقولة، انطلاقا من أن السلطة الحاكمة يديرها حزب الله ويرعى توازناتها المحلية، وهو صاحب مصلحة في أن يمنع انهيار ما تبقى من الدولة الضعيفة التي يحكمها، وربما سيتضرر من أي انهيار اقتصادي ومعيشي، طالما أن ذلك سيصيب بيئته الحاضنة.

لم تكن انتفاضة 17 أكتوبر التي كانت سبب استقالة الرئيس سعد الحريري من الحكومة، مقتنعة في مجمل تياراتها، بأنّ حكومة الرئيس دياب هي خطوة في طريق الحل، بل أظهرت المواقف التي صدرت وعبّر عنها الشارع المنتفض، رفضاً لهذه الحكومة التي تقاسم حلف "الممانعة" حصص وزرائها، وتنطح بعض أطرافه ليعلن صراحة عن حصصه من دون تهيب أو خجل، بل نشب صراع بين أركانه، قام حزب الله بلجمه بعدما نجح في إقناع أتباعه بما قدّر لهم من حصص.

على هذه الطريقة من التحاصص ووصاية حزب الله، بدأ دياب وحكومته العمل. بالتأكيد لا يتحمل أفراد هذه الحكومة مسؤولية ما وصل إليه لبنان من أزمة اقتصادية حادة، وهي أزمة متناسلة بفعل الفساد الذي استشرى في المؤسسات الرسمية، وفي إدارة الشأن العام، وفاقمها ما يمكن أن يُسمى انهيارا لعلاقات لبنان العربية والدولية، ويعود ذلك كله، إلى غياب مرجعية الدولة بعدما جرى إلحاقها بالدويلة من جهة، وإخضاع لبنان ودمجه بالمحور الإيراني، بما يتعارض مع نظام علاقاته الطبيعية عربيا ودوليا.

لم تلق حكومة حسان دياب ترحيبا عربيا، ولا حظيت بحماسة دولية، والمواقف المعلنة دبلوماسية كما هو حال الموقف الفرنسي الذي أبدى ترحيبا بتشكيل الحكومة، لكن دون أن يسارع لدعوة رئيسها أو استقباله كما كان الحال في السابق، حيث كانت فرنسا من أولى المحطات التي يزورها رئيس الحكومة بعد تشكيل حكومته.

الأزمة كما تبدو لا تتحمل الحكومة الحالية مسؤوليتها، وهذا ما يردده رئيسها وأكثر وزرائها، وإذا ما تمّ تجاوز منهج تأليفها، فإن ذلك لا يعني أنّ حكومة دياب كانت جاهلة بما هي مُقدمة عليه بإرادتها، أي أن الأزمة التي فجّرت "انتفاضة تشرين" كانت جليّة وواضحة، وبالتالي فإنها تعلم أيّ مهمة تتولى وأيّ طريق تسلك، لذا فما يُتوقع منها هو أن تبدأ بالمعالجة.

يعرف كل اللبنانيين أنّ الثّقة باتت مفتقدة بين السلطة والشعب، لأسباب أقلّها الفساد ومحاصصته، وغياب المسؤولية الوطنية تجاه مصالح الدولة بما فيها الشعب والسيادة.

في بيانها الوزاري تحدثت الحكومة عن خطة اقتصادية ستعدّها، وهي لم تنجزها بعد، لكن ما ينتظره اللبنانيون إلى جانب الخطة، بل قبلها، هو وقف مزاريب الهدر أو النهب، واتخاذ قرارات جريئة على هذا الصعيد، وهي على سبيل المثال لا الحصر، ملف الكهرباء، وملف الاتصالات، والفساد في المؤسسات العامة التي تحوّلت إلى محميات حزبية وفئوية ومصدر من مصادر الفساد والاسترزاق غير المشروع. والأهم ضبط الحدود والمعابر الشرعية التي تشكل أحد أبرز مصادر الفساد، وعنوان غياب السيادة الذي يرعاه حزب الله بذرائع واهية حول المقاومة والحرب على الإرهاب وما إلى ذلك من شعارات طالما كانت تغطية لمافيات التهريب، ولاستخدام الأراضي اللبنانية كمنطلق لمشاريع إقليمية لا ناقة للبنان فيها ولا جمل، بل كرمى لحسابات إيران.

لم تقم حكومة دياب بأي خطوة يُشتمّ منها إرادة أو رغبة في إصلاح ما فسُد، كأن تستعيد الأملاك العامة المصادرة من قبل نافذين، وهي أملاك مصادرة إمّا بوضع اليد، وإما بعقود غير منصفة وتتسم بالغبن. عشرات الأمثلة التي ترمز للفساد وتحتاج إلى قرار حكومي حاسم ليس أكثر، قرار ستجد الحكومة إن أرادت السّير به أنّ الشعب معها وخلفها وسندا لها.

ولكن هذه الحكومة تراكم الأزمات، والتداعيات المالية والاقتصادية والمعيشية حوّلت نحو 70 في المئة من الشعب اللبناني إلى فقراء، عاجزين عن استيعاب انهيار العملة الوطنية، مفتقدين لأيّ أفق، فيما الحكومة ورعاتها يصرّون على إعادة إنتاج السلطة بنفس السياسات السابقة ودون المسّ بنظام المحاصصة، الذي يوفر الحماية لقوى السلطة ونظام الوصاية الذي يتمترس بها ويحميها.

من هنا يمكن فهم لماذا استشرس حزب الله في مواجهة انتفاضة 17 تشرين، التي رسخت حقيقة أن لا قيام للبنان دون حسم حصر حقّ الدولة في احتكار العنف، وهذا ما أدركه حزب الله منذ البداية، فعمل على قمع الانتفاضة بوسائل عدة، من محاولته استنفار عصب مذهبي في وجهها ومحاولة قمعها مباشرة، وعبر محاولة اختراقها عبر مجموعات تابعة له، وفي ما هو أبعد من ذلك، تلقف حزب الله القلق الذي طال أتباعه وشركائه من أحزاب السلطة من هذه الانتفاضة، وأعاد تقديم نفسه كحام لها بشروطه. وهذه الشروط هي تلك التي ترسّخ نفوذه ودويلته وتبقي الدولة مشروعا معلقا.

حكومة دياب ترعى هذه المعادلة وتلتزم بموجباتها، لذا هي حتى اليوم لم تمسّ بما يخلّ باستمرار قواعد الفساد والمحاصصة، ولا هدّدت نظام المحاصصة الذي انتقل اليوم من مرحلة نهب المال العام، إلى مرحلة سلب المودعين في المصارف، من خلال تجميد الودائع والتمهيد للاقتطاع منها، بعدما تمّ اقتطاع أكثر من نصف الودائع بالعملة الوطنية مع هبوط سعر العملة الوطنية إلى أقلّ من النصف حتى اليوم.

وإلى هذا المسار الإفقاري للمجتمع، يحاول حزب الله من خلال ماكينته الإعلامية الترويج إلى أن ما يجري في لبنان هو نتيجة تحميله "ثمن مقاومته" وهو يعكس محاولة فاشلة للتغطية على رعايته لعملية النهب المنظم للمال العام، بتصوير أن الأزمة هي نتيجة ضغوط خارجية عربية وأميركية، فيما الحقيقة لا تحتاج إلى كثير من الجهد لتظهيرها، وهي أن الفساد والنهب وسوء الإدارة وتهميش الدولة وضرب السيادة، واحدة منها كفيلة بالقضاء على الدولة والمجتمع، فكيف إذا اجتمعت؟

حزب الله يراهن على أن الجوع والفقر كفيلان بتحويل اللبنانيين إلى قطيع مستسلم، وحكومة حسان دياب واجهته لتطويع المجتمع وتنظيم عملية نهب ما تبقّى لديه، غير أن ما لا يدركه حزب الله أو يتعامى عنه، أن التغيير بات مطلبا وجوديا لكل مواطن لبناني.

الانقلاب حصل في لبنان

خيرالله خيرالله
إعلامي لبناني

ليس صحيحا أن لبنان على طريق انقلاب يطيح كلّيا نظامه الليبرالي ويغيّر طبيعة البلد ومجتمعه. الانقلاب حصل. الدليل على ذلك أن رئيس مجلس الوزراء حسّان دياب لا يتردّد في الكلام عن اقتطاع أموال من ودائع في المصارف. القضية مبدئية. من يقتطع أموالا من نسبة اثنين في المئة من أصحاب الودائع، إنّما يريد القضاء على النظام المصرفي برمته، أي القضاء على لبنان الذي عرفناه.

في النهاية من هم هؤلاء الذين يمتلكون مبالغ كبيرة في المصارف اللبنانية ولا تتجاوز نسبتهم الـ2 في المئة؟

هناك لبنانيون جمعوا أموالا كثيرة بعرق جبينهم. هناك من أمضى خمسين عاما في هذه الدولة الخليجية أو تلك، أو في أحد البلدان الأفريقية وعاد إلى لبنان ليمضي فيه آخر أيّامه ويتمتّع بثروته. هل يحقّ للدولة اللبنانية، التي أفلست لأسباب أكثر من معروفة، المسّ بأمواله، أي المسّ بعلّة وجود لبنان وبنظامه المصرفي الذي لم يعد موجودا؟ هناك عرب ائتمنوا المصارف اللبنانية على أموالهم. بين هؤلاء مساهمون كبار في هذه المصارف. من سيضمن في المستقبل أيّ مساعدة عربية للبنان حتّى لو وضعنا سعر برميل النفط جانبا.

سيكون هناك ردّ فعل عربي أكثر من سلبي في حال المسّ بودائع من نوع معيّن، خصوصا ودائع المواطنين العرب في المصارف اللبنانية.

هناك بالطبع أشخاص يمتلكون ودائع كبيرة في مصارف لبنانية. هؤلاء جمعوا هذه المبالغ بطرق مشبوهة. معظمهم أخرج أمواله من لبنان. على الرغم من ذلك، هل سيكون هناك من يتجرّأ على سؤال أصحاب الودائع المشبوهة عن مصدر أموالهم وذلك قبل المسّ بها؟

مجرّد الكلام عن المسّ بأي وديعة من أيّ حجم كان هو انقلاب. المضحك المبكي أنّ الكلام عن المسّ بالودائع لا يقتصر على حسّان دياب. هناك وزير للاقتصاد في الحكومة، كان مديرا لأحد المصارف، لا يستوعب معنى المسّ بالودائع. إذا كان كلام هذا الوزير، عبر إحدى الفضائيات اللبنانية، دلّ على شيء، فهو يدلّ على أن الشهادات العليا لا تقدّم ولا تؤخّر، خصوصا عندما يتحدّث مثل هذا الشخص الذي يعتبر نفسه اختصاصيا عن وهَميْ الثروة الزراعية أو الصناعة في لبنان. ولكن ما العمل مع وزير تبيّن أنّه مجرّد وزير ينتمي إلى "التيار الوطني الحر" حيث لا تنفع الشهادات الجامعية في شيء، حتّى لو كانت هذه الشهادة من أرقى الجامعات الفرنسية.

حصل الانقلاب في لبنان. الانقلاب تتويج لجهود دؤوبة مستمرّة منذ فترة طويلة، أي منذ نجاح "حزب الله" ومن خلفه إيران في تغيير طبيعة المجتمع الشيعي تمهيدا لتغيير طبيعة المجتمع اللبناني ككلّ. في السنة 2016 أوصل "حزب الله" مرشّحه إلى موقع رئيس الجمهورية اللبنانية المخصّص للموارنة في لبنان. هذا يعني بكلّ بساطة أن الحزب صار معبرا إجباريّا إلى رئاسة الجمهورية. في ظلّ موازين القوى القائمة، بات على كلّ ماروني يطمح إلى أن يكون رئيسا للجمهورية أن يتعلّم من الدرس البليغ الذي أعطاه "حزب الله" للبنانيين. أغلق الحزب مجلس النواب سنتين ونصف سنة، قبل أن يسمح بانتخاب ميشال عون، أي مرشّحه، رئيسا للجمهورية.

في السنة 2020، بات "حزب الله" يقرّر من هو رئيس مجلس الوزراء السنّي. اختار الحزب، الذي ليس سوى لواء في "الحرس الثوري" الإيراني، حسّان دياب ليكون في موقع رئيس مجلس الوزراء. لا يمتلك الرجل أي قاعدة شعبية من أيّ نوع، لا داخل طائفته ولا خارجها، إضافة إلى أنّه مشكوك في ما إذا كان يمتلك أي مؤهلات في أي مجال، باستثناء أنّه نائب رئيس الجامعة الأميركية في بيروت. قد يكون رئيس الجامعة الدكتور فضلو خوري من بين القلائل الذي يعرفون لماذا كان حسّان دياب في هذا الموقع في ظل الظروف المعقّدة التي يمر فيها لبنان ومعه الجامعة الأميركية التي تأسست في العام 1866.

لم يكن اغتيال رفيق الحريري، الذي أعاد الحياة إلى بيروت، في الرابع عشر من شباط – فبراير 2005 سوى محطة على طريق الوصول إلى ما وصل إليه لبنان في السنة 2020. بدأ رحلة الانحدار نحو الإفلاس التي تُوّجت بالهجمة على المصارف في السنة 2000. في شهر أيّار – مايو من تلك السنة، انسحبت إسرائيل من الشريط الذي كانت تحتلّه في جنوب لبنان تنفيذا لقرار مجلس الأمن الرقم 425 الصادر في العام 1978. بقي "حزب الله" متمسّكا بسلاحه متذرعا بمزارع شبعا، وهي أرض احتلتها إسرائيل عندما كانت تسيطر عليها سوريا في حرب 1967 وتندرج تحت القرار الرقم 242 الصادر في 1967، والذي يعتبر لبنان أنّ لا علاقة له به. أخذت إيران البلد وأهله رهينة. لم يكن تفجير موكب رفيق الحريري سوى محطة على طريق إتمام الانقلاب الذي حصل في لبنان، وبدأت نتائجه تظهر حاليا على ارض الواقع.

حصل الانقلاب في لبنان. الانقلاب تتويج لجهود دؤوبة مستمرّة منذ فترة طويلة، أي منذ نجاح «حزب الله» ومن خلفه إيران في تغيير طبيعة المجتمع الشيعي تمهيدا لتغيير طبيعة المجتمع اللبناني ككلّ

الأكيد أنّ هناك قوى ستقاوم الانقلاب. هذه القوى الممثلة بسعد الحريري ووليد جنبلاط وسمير جعجع لعبت دورها في وصول ميشال عون إلى قصر بعبدا من زاوية أن لبنان برئيس للجمهورية أفضل من بقائه من دون رئيس، وأن ميشال عون سيلعب دورا متوازنا. كان ذلك الرهان في غير محلّه، علما أن في الإمكان تبريره لألف سبب وسبب لو كان رئيس الجمهورية الحالي يحفظ جميلا لأحد من جهة، ولولا تحوّله أسير عقدة إيصال صهره جبران باسيل إلى رئاسة الجمهورية من جهة أخرى.

لا يتعلّق الموضوع حاليا بما إذا كان لبنان سيكون تحت قبضة نظام أمني، على الطريقة البعثية أو الإيرانية، لا فارق. الموضوع يختزله سؤال واحد: هل لا يزال في الإمكان إنقاذ لبنان في ظلّ الإصرار على استهداف النظام المصرفي الذي جعل من بيروت مصرف العرب الهاربين من الانقلابات العسكرية في بلدانهم، وهي انقلابات أقلّ ما يمكن قوله إنّها أساس المأساة التي تعيش في ظلّها المنطقة منذ سنوات طويلة.

لعلّ أسوأ ما في الأمر أنّ ليس بين العرب من يريد مساعدة لبنان. حتّى لو توفّر من يريد مساعدته، لم تعد الإمكانات العربية كما كانت عليه في الماضي بسبب سعر برميل النفط. أمّا إيران فمعروف ما الذي لديها تصدّره للبنان، في حين أنّ الانقلاب الأكبر كان في واشنطن حيث انتصرت مدرسة تدعو إلى ترك لبنان لمصيره. فمن يريد أن يجد من يساعده عليه أن يساعد نفسه أوّلا. ليس في لبنان مسؤول يفهم حتّى معنى أن يكون لبنان تابعا لإيران، والنتائج المترتبة على ذلك... عربيًا ودوليًا.